



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد
يدين إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي إنشاء محميات طبيعية جديدة، وتوسيع محميات قائمة
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تكريساً لسياسة الأمر الواقع الذي تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضه منذ عام 1948، على أراضي فلسطين العربية، وتغليظاً لهيمنة القوة وشريعة الغاب، التي تستمد قوتها وتعنتها من السياسات الإسرائيلية السافرة والممنهجة، لفرض مشروع إسرائيل الكبرى على فلسطين التاريخية، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، نفتالي بينيت، يوم الأربعاء الواقع في 15 كانون الثاني/يناير 2020، قراراً هجياً فاضحاً يجسد عقلية التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، عبر إنشاء محميات طبيعية جديدة وتوسيع محميات قائمة على الأراضي الفلسطينية.

وفي ضوء الخطة الاستيطانية التوسعية التهودية القديمة المتجددة، التي تكشفّت أولى بنودها الاستعمارية عبر الاعتراف بالقدس المحتلة، عاصمةً لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بموجب قرار إدارة الرئيس الأمريكي ترامب في كانون الأول/ديسمبر 2017، ومن ثم قرار وزارة الخارجية الأمريكية بحذف اسم الأرض الفلسطينية المحتلة، أو السلطة الفلسطينية، من قائمة تعريف المناطق في الشرق الأوسط، فضلاً عن إقرارها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو، بإضفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يحذر من مغبة قرارات وإجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلية وممارساتها غير القانونية، والمخالفة لجميع القوانين والأعراف الدولية، ناهيك عن الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، لا سيما اتفاق أوسلو الموقع بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر عام 1993،

وإذ يستذكر جميع قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي، لا سيما القرار رقم 2334، الذي نص على عدم شرعية مستوطنات الاحتلال الإسرائيلي، في الأرض المحتلة منذ عام 1967، وطالها بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، كونها أراضٍ محتلة لا يجوز أبداً نقل السكان إليها،

وإذ يدق ناقوس الخطر، مذكراً الأمة العربية والإسلامية، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستغل الأوضاع الإقليمية العربية، والنزاعات بين أبناء الوطن الواحد واللغة الواحدة والتاريخ المشترك، لتمضي قدماً في تنفيذ بنود "صفقة القرن" الأمريكية-الإسرائيلية الاستعمارية، التي تشرّع للإسرائيليين استباحة الأرض والمال والعرض في ربوع فلسطين الشقيقة،



الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس

فإن الاتحاد البرلماني العربي، يدين بأشد وأقسى العبارات هذا القرار الشائن شكلاً ومضموناً، ولا يرى فيه إلا ضرباً من ضروب الغرور والغطرسة، وإطلاق العنان لمرتزقة أدمنوا القتل والسلب والنهب، وسرقة الأراضي الفلسطينية وإضفاء "الصفة الشرعية" عليها كمحميات طبيعية أو مستوطنات سكنية، بغير وجه حق، ودون حسيب أو رقيب،

ويذكر، العالم أجمع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضت منذ احتلالها أرض فلسطين عام 1948، الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ذات الصلة والقانون الدولي، مؤكداً أن طمس معالم فلسطين العربية بقوة السلاح وأبشع الممارسات العنصرية، واتباع مسلكية تغيير الأقمعة بالسياسة الإسرائيلية، لن يساعد على تحقيق أية فرصة للسلام، لا بل سيجرّ المنطقة بأسرها إلى مزيدٍ من دوامات العنف والتطرف، الذي يدعي المجتمع الدولي محاربتها بلا هوادة، فأين نحن مما يدعيه المجتمع الدولي؟ ومن قال إن الشعب الفلسطيني الأبي سيقبل بما يقبل به أي طرف مهما كان نفوذه، لتصفية قضيته العادلة.

ويناشد، الأسرة الدولية وبرلمانات ودول العالم أجمع، التمسك بمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، سبيلاً وحيداً لكبح جماح إسرائيل وإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لتحقيق السلام العادل والشامل، وقيام الدولة الفلسطينية، المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، على حدود الرابع من حزيران 1967، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار 194،

ويجدد الاتحاد البرلماني العربي دعوته، لجميع أبناء الشعب العربي الفلسطيني الصامد، لتوحيد الكلمة ونبذ الفرقة لمحاكمة هذه العريضة الاستعمارية المتجددة، التي تسعى لتحقيق حلمها الأزلي في بناء دولة يهودية حدودها من النيل إلى الفرات، دون أدنى وازع أخلاقي أو إنساني، معرباً عن تضامنه ودعمه المطلق لدولة فلسطين العربية وسيادتها على أرضها، مؤكداً أن جميع هذه القرارات المستهترة لن تكون إلا هباءً منثوراً، ففلسطين التاريخ، عربية، وستبقى بوصلة العرب والمسلمين إلى يوم الدين.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 16 كانون الثاني / يناير 2020